



الدليل الإرشادي الخاص بإجراءات إصدار تقرير المنشأ

أصدرت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك هذا الدليل الإرشادي بغرض إيضاح بعض المعالجات ذات الصلة بتطبيق الأحكام النظامية السارية في تاريخ إصداره، ولا يعد محتوى هذا الدليل بمثابة تعديل على أي من أحكام الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة.

وتؤكد الهيئة على تطبيقها للمعالجات التوضيحية الواردة في هذا الدليل - حيثما تنطبق-، وذلك في ضوء النصوص النظامية ذات الصلة، وفي حال تعديل أي إيضاح أو محتوى وارد في هذا الدليل -لنص نظامي غير معدل- فإن تطبيق المعالجة التوضيحية المحدثة يكون على المعاملات التي تتم بعد تاريخ نشر النسخة المحدثة من الدليل على الموقع الإلكتروني للهيئة.



المحتويات

05	مقدمة
05	تعريفات
07	الغرض
07	الأهداف
08	المهام والمسؤوليات
09	نطاق التطبيق
09	مخطط سير العمل
10	تعاون المنتج مع المحاسب القانوني
10	شروط تعاون المنتج مع المحاسب القانوني
11	اتفاقية سرية المعلومات ومشاركة البيانات مع السلطات
11	البيانات التي ينبغي الحصول عليها
12	نموذج بيانات المنتج
12	المستندات الداعمة
13	الحصول على بيانات المنتج وتنفيذ إجراءات التأكيد المعقول
13	نموذج بيانات المنتج
13	إرشادات حول نموذج بيانات المنتج
14	البيانات التي ينبغي الحصول عليها
16	نموذج بيانات المنتج



16	فاتورة المواد
18	المستندات الداعمة
19	التزامات المحاسب القانوني
20	إجراءات الحصول على تأكيد معقول
25	إصدار تقرير المنشأ
25	إصدار تقرير المنشأ
25	صلاحية تقرير المنشأ
26	نقل المستندات
26	الاحتفاظ بالمستندات
26	التزامات الجدول الزمني للمحاسب القانوني
27	الملاحق
27	الملحق الأول - نموذج بيانات المنتج (الشركة المصنعة)
30	الملحق الثاني - نموذج بيانات المنتج
33	الملحق الثالث - فاتورة المواد
35	الملحق الرابع - نموذج إقرار المورد
36	الملحق الخامس - تقرير المنشأ



1. مقدمة

1.1. تعريفات

(القيمة للأغراض الجمركية): القيمة وفقاً للمصطلح التجاري الدولي للتكلفة والتأمين والشحن (CIF) كما هو محدد في مصطلحات التجارة الدولية المتعارف عليها، والمنشورة من غرفة التجارة الدولية.

القيمة الجمركية: القيمة المحددة وفقاً لاتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركي (المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة 1994م).

سعر المنتج تسليم باب المصنع: الثمن المدفوع عن المنتج تسليم باب المصنع في أيّ من دول المجلس تمت فيها عملية التصنيع الكافية الأخيرة على أن يشمل هذا الثمن قيمة المواد المستعملة في إنتاج المنتج مخصوماً منها (الضرائب والرسوم الداخلية والرسوم الجمركية، وتكاليف النقل الداخلي قبل عملية الإنتاج).

المنطقة الحرة: جزء من أراضي الدولة تمارس فيها الأنشطة التجارية أو الصناعية بموجب القوانين الخاصة بتلك الدولة، كما هو محدد في قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

المجلس: مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تصنيف رمز النظام المُنسَّق: هو نظام وصف وتبويب السلع في التعريفات الجمركية طبقاً للنظام المنسق (HS).. (الاتفاقية الدولية للنظام المنسق).

المواد: المكونات، والمواد الخام، والمدخلات، والمواد الوسيطة، وقطع الغيار، والأجزاء المستخدمة في إنتاج السلعة.

المنشأ الوطني: المنتجات التي اكتسبت صفة المنشأ في أيّ دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً لقواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.

نسبة التوطين: متوسط نسبة المواطنين من إجمالي عدد العاملين في الجهة المنتجة خلال 26 أسبوعاً.





تقرير المنشأ: تقرير تأكيد مستقل، صادر عن المحاسب القانوني نتيجة القيام بتنفيذ الإجراءات الموضحة في هذا الدليل.

نموذج بيانات المنتج (المصنع): نموذج لطلب معلومات من المنتج لتسهيل التعاون بين المنتج والمحاسب القانوني.

نموذج بيانات المنتج: نموذج يتضمن معلومات المنتج اللازمة لتنفيذ الإجراءات الموضحة في هذا الدليل.

القيمة المضافة: سعر المنتج تسليم باب المصنع، مخصوماً منه القيمة الجمركية لكل منتج من منشأ غير وطني يدخل في إنتاج السلعة.

قيمة المواد التي ليست لها صفة المنشأ: القيمة الجمركية (CIF) المدفوعة وقت استيراد هذه المواد المستخدمة في إنتاج المنتج، أو في حال تعذر معرفة أو التأكد من هذه القيمة، أول ثمن مدفوع يمكن التأكد منه لقاء إعادة بيع المواد إلى طرف مستقل.

المستورد: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقوم باستيراد البضاعة (المنتجات).

المحاسب القانوني: لأغراض هذا الدليل، شخص طبيعي أو معنوي مرخص له بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة في بلد المنشأ، ولديه فرع في المملكة العربية السعودية، أو مكتب، أو شراكة، أو شبكة، أو ممثل نظامي، مُعتمد ومُرخص لدى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لجميع تعاريف المصطلحات الأخرى، يُرجى الرجوع إلى قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.





2.1. الغرض

تنص «القواعد والشروط الخاصة بالتحقق من إثبات المنشأ» السارية في المملكة العربية السعودية على أنه يتطلب إصدار تقرير مُعد من قِبَل المحاسب القانوني. وذلك حتى تستفيد المنتجات المصنّعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعرف التفضيلية عند استيرادها إلى المملكة. كما تُوجب «القواعد والشروط الخاصة بالتحقق من إثبات المنشأ» أن يكون مُعد التقرير (المحاسب القانوني) مختلفاً عن المحاسب القانوني الذي يقوم بفحص الحسابات الختامية السنوية للمصنّع في بلد المنشأ.

ويعمل بهذا الدليل المحاسبين القانونيين المسؤولين عن إصدار التقرير المذكور والمشار إليه فيما يلي باسم «تقرير المنشأ»، ويوضّح الدليل نوع إجراءات التأكيد الذي يجدر اتباعها لإعداد تقرير المنشأ.

3.1. الأهداف

يشرح هذا الدليل المبادئ التي يجب أن يتبناها المنتج والإجراءات المطلوب تنفيذها من قبل المحاسب القانوني للحصول على تأكيد معقول وإصدار تقرير المنشأ.

يوضح الدليل كيفية تعاون المُنتج (المصنّع) مع المحاسب القانوني، ويسرد المعلومات التي يجب أن يوفرها المنتج (المصنّع) إلى المحاسب القانوني ليتمكن من تنفيذ الإجراءات الموضّحة، كما يصف المعلومات التي سيتضمنها تقرير المنشأ طبقاً لمتطلبات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. قد لا تكون الإجراءات شاملة وقد يتعين تعديلها لظروف خاصة بالمنتج أو المنتج. وبالتالي يجب أن يمثل المحاسب القانوني لإجراءات إضافية أخرى أو سرد أيّ حقائق أو معلومات في التقرير يتطلبها المعيار الدولي لارتباطات التأكيد (3000) «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية»، للوصول إلى تأكيد مستقل أن بيانات المنتج أدناه منصوص عليها بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية.

1. فيما يتعلق بتطابق المنتج مع قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ «القواعد»).

2. إعداد نموذج بيانات المنتج (انظر الملحق الثاني) وفقاً للقواعد.

كما هي مذكورة في نموذج بيانات المنتج المعد من المنتج.





4.1 المهام والمسؤوليات

تتلخّص مهام ومسؤوليات المُنتِج (المصنّع) فيما يلي:

1. التعاون مع المحاسب القانوني لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها.
2. فهم أهداف الإجراءات.
3. التعاقد مع المحاسب القانوني لتنفيذ الإجراءات.
4. تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة لتنفيذ هذه الإجراءات.
5. التأكد من دقة وشمولية كافة المعلومات والمستندات التي يزودها إلى المحاسب القانوني، وتحديد من سيطلع على تقرير المنشأ.
6. حفظ سجلات محاسبية وسجلات أخرى مناسبة، والقيام بتقديرات معقولة تدعم محتوى نموذج بيانات المنتج.
7. تقديم التوضيحات إلى المحاسب القانوني، عند الاقتضاء.
8. تصميم وتنفيذ واعتماد ضوابط كافية حول إعداد نموذج بيانات المنتج، بما في ذلك تطبيق السياسات ذات الصلة ومنع وكشف عمليات الاحتيال والأخطاء، للتأكد من إعداد النموذج وفقاً لقواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.
9. إعداد نموذج بيانات المنتج الذي يتضمن بياناً يؤكد إعداد النموذج وفقاً لقواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية وبيان يؤكد أن المنتج يتطابق مع القواعد. يجب تقديم هذه البيانات مع نموذج بيانات المنتج (كما هو محدد في الملحق الثاني) إلى المحاسب القانوني الذي سينفذ مهمة التأكد المعقول.
10. تحضير فاتورة المواد الخاصة بالمنتج (انظر الملحق الثالث).

تتلخّص مهام ومسؤوليات المحاسب القانوني بما يلي:

1. فهم القرار الوزاري رقم (3852) وتاريخ 22 ذو القعدة 1442هـ، المتعلق بقواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية. والقرار الإداري رقم (24841) وتاريخ 23 ذو الحجة 1442هـ، والخاص بقواعد وشروط التحقق من إثبات المنشأ.
2. الحفاظ على سرية جميع المعلومات التي يقدمها له المُنتِج وفقاً للالتزامات المهنية ذات الصلة.
3. الحصول على المعلومات المطلوبة لإصدار تقرير المنشأ.
4. الاحتفاظ بسجلات خاصة بالمعلومات التي تم جمعها وفقاً للقواعد المهنية المعمول بها والقوانين واللوائح المحلية السرية في البلد المنشأ.
5. تنفيذ الإجراءات الموضحة في هذا الدليل، مع التعديلات المناسبة وأي إجراءات إضافية بناءً على تقييم المخاطر الخاص به (المحاسب القانوني)، لتقديم تأكيد معقول بأن البيانات المدرجة في نموذج بيانات المنتج، والتي تؤكد أن المنتج يتطابق مع القواعد وأن إعداد المنتج لنموذج بيانات المنتج تم وفقاً للقواعد.
6. إصدار تقرير المنشأ باللغة العربية متضمناً استنتاجه (والتي يمكن تعديلها بناءً على طبيعة النتائج).

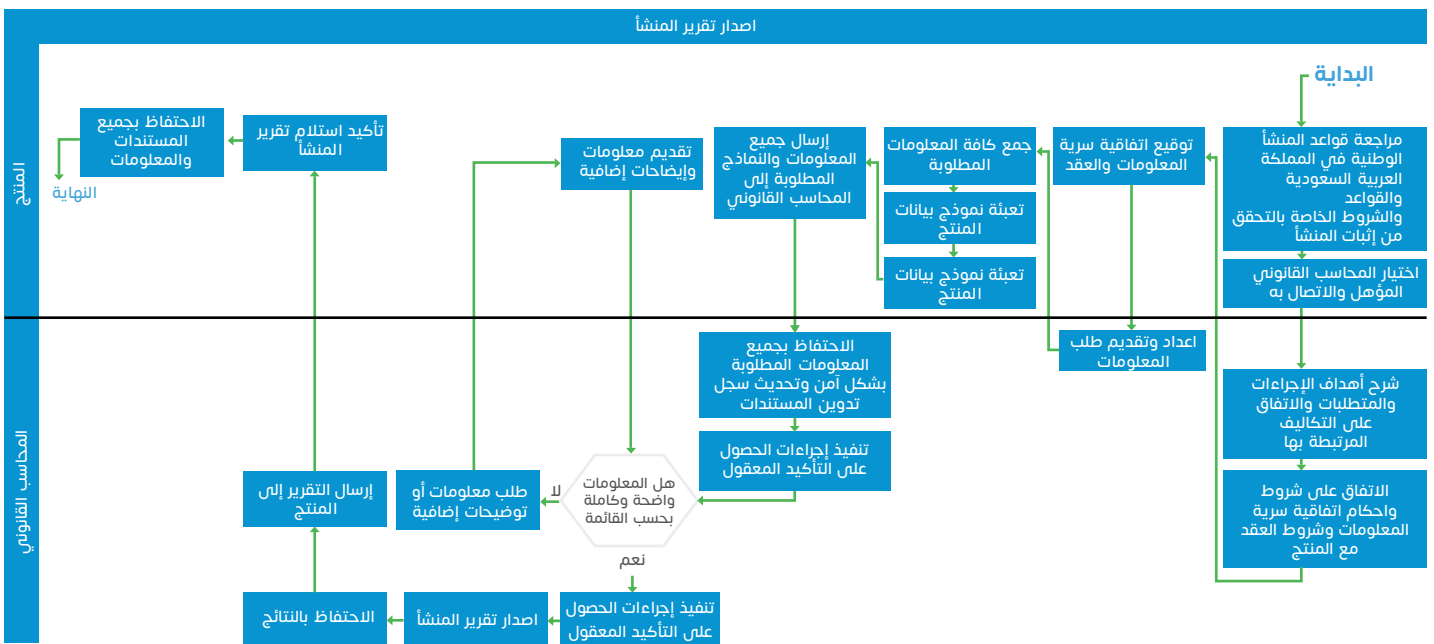




5.1 نطاق التطبيق

تنطبق إجراءات إصدار تقرير المنشأ الموضحة في هذا الدليل على السلع التي يُراد تصديرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى المملكة العربية السعودية، سواءً كانت هذه السلع كاملة الصنع أو نصف مصنعة، والتي يعلن المنتج أنها تتوافق مع قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.

2. مخطط سير العمل





3. تعاون المنتج مع المحاسب القانوني

إذا أراد المنتج تصدير منتج واحد أو عدة منتجات تستوفي قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية إلى المملكة، فإن الخطوة الأولى للحصول على تقرير المنشأ هي الاستعانة بالمحاسب القانوني.

1.3 شروط تعاون المنتج مع المحاسب القانوني

قبل بدء التعاون، يجب أن يوضح المحاسب القانوني للمنتج (المصنِّع) أهداف الإجراءات ومُتطلباتها، والتأكد من أنَّ المنتج لديه فهم واضح للإجراءات وشروط التعاون.

وتشمل الأمور التي يجب أن يُتَّفَقَ عليها ما يلي:

1. نطاق التعاون وطبيعته.
2. الغرض من التعاون.
3. الإجراءات المطلوب تنفيذها (كما ترد في هذا الدليل).
4. الوثائق ومعلومات أخرى (بما في ذلك خطابات التمثيل)، والتقارير الموجهة إلى المكلفين بالحوكمة والمسؤوليات المهنية الأخرى لدى المنتج والمحاسب القانوني.
5. تحديد معلومات المنتج والمنتج المطلوب تقديمها من المنتج.
6. الجدول الزمني المتوقع لتنفيذ الإجراءات.
7. الشكل المتوقع لتقرير المنشأ.
8. قيود استخدام تقرير المنشأ.
9. التكاليف ذات الصلة.

يجب وصف شروط التعاون وأحكامه بوضوح في اتفاقية تعاقد يوقعها الطرفان.





2.3. اتفاقية سرية المعلومات ومشاركة البيانات مع السلطات

المحاسب القانوني مُطالب بالتوقيع على اتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع المنتج (المصنّع)، إذ أنه سيتلقّى معلومات حساسة وسرية. ويجب أن يتفق المنتج والمحاسب القانوني على شكل ومحتوى اتفاقية سرية المعلومات، ويمكن توقيع اتفاقية سرية المعلومات بشكل مستقل، أو تضمينها في العقد الموقع بين الطرفين.

على اتفاقية سرية المعلومات أن توضّح أنه رغم توقّع مشاركة تقرير المنشأ الصادر عن المحاسب القانوني مع سلطات المملكة العربية السعودية، فإن المحاسب القانوني هو طرف مستقل وليس لديه التزامات أخرى تجاه هذه السلطات للكشف عن المعلومات التي يُقدمها المنتج. وفي حال وجود استفسارات من جهات حكومية في المملكة العربية السعودية، سوف يؤكد المحاسب القانوني فقط صحة تقرير المنشأ وما يحتويه من معلومات، ولن يشارك أي معلومات إضافية حول عملية الإنتاج أو المواد الخام أو أي معلومات أخرى حساسة تجاريًا معها، ما لم يكن ذلك مطلوبًا نظامًا؛ وفقًا للقوانين واللوائح السارية.

3.3. البيانات التي ينبغي الحصول عليها

يوضح الجدول التالي البيانات الأساسية للمنتج التي يمكن أن يحصل عليها المحاسب القانوني. القائمة المضمنة في الجدول مبدئية، ويمكن جمع المزيد من المعلومات وفقًا للقانون واللوائح والالتزامات المهنية في بلد المنشأ:

#	البيان	الوصف
1	تاريخ بدء التعاون	تاريخ بدء التعاقد رسميًا بين المنتج والمحاسب القانوني.
2	اسم الشركة القانوني	الاسم القانوني للمنتج المرخص له بالتصنيع كما جاء في الترخيص الصناعي أو التجاري أو ما يعادله.
3	شكل المنشأة القانوني	الشكل القانوني للمنتج (المصنّع) وفقًا للتصنيف الصناعي أو التجاري أو ما يعادله (سواءً شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة مساهمة، فرع دائم، وما إلى ذلك).
4	رقم السجل التجاري أو الترخيص الصناعي	رقم السجل التجاري أو الترخيص الصناعي بحسب الترخيص أو وثيقة تسجيل صالحة ماثلة.





#	البيان	الوصف
5	رقم التعريف الضريبي	رقم التعريف الضريبي (أو ما يعادله) للمنتج الصادر عن مصلحة الضرائب المحلية المختصة.
6	رقم التسجيل الجمركي	رقم التسجيل الجمركي في حال تسجيل المنتج لدى سلطات الجمارك المحلية المختصة.
7	العنوان الكامل المسجل للشركة	عنوان المكتب المسجل أو مكان العمل الرئيسي للمنتج.
8	بيانات المفوضون بالتواصل	بيانات الاتصال لشخصين اثنين يعملان لدى المنتج أو مفوضان رسمياً لتمثيله، أو كلا الأمرين (رقم الهاتف الأرضي / الجوال، ورقم الفاكس، وعنوان البريد الإلكتروني، وما إلى ذلك).

4.3. نموذج بيانات المنتج

يحتوي الملحق الأول على نموذج بيانات المنتج، وهو نموذج يقدمه المنتج (المصنع) للمحاسب القانوني، ويتضمن جميع البيانات المذكورة أعلاه.

5.3. المستندات الداعمة

يجب أن يحصل المحاسب القانوني على المستندات التالية الداعمة للنموذج، مع إرفاقها بنموذج بيانات المنتج بالإضافة إلى أي مستندات أخرى تعتبر ضرورية وفقاً للقوانين واللوائح السائدة والالتزامات المهنية في بلد المنشأ. يوصى بأن يقوم المحاسب القانوني بإنشاء وتحديث سجل تدوين لتتبع حالة المستندات التي يشاركها المنتج.

#	المستند	الوصف
1	إثبات الترخيص	نسخة من الترخيص الصناعي أو التجاري للمنتج، أو ما يعادله، مثل الترخيص التجاري أو المهني.
2	شهادة الضرائب	شهادة ضريبية صادرة عن مصلحة الضرائب تحتوي على اسم الجهة المنتجة والرقم الضريبي.





وثيقة تحتوي على اسم الجهة المنتجة ورقم التسجيل الجمركي، في حال كان المنتج مسجلاً لدى السلطات الجمركية المحلية المختصة.	التسجيل الجمركي	3
وكالة رسمية أو ما يعادلها صادرة عن جهة الاختصاص في بلد المنشأ، وفي حال عدم توفرها، خطاب موقع من المنتج ومصدق من الغرفة التجارية في بلد المنشأ؛ يوضح أسماء المفوضين رسمياً بتمثيل المنتج (المصنع).	وثيقة تؤكد أنّ المفوضين بالتواصل يمثلون المنتج رسمياً	4

4. الحصول على بيانات المنتج وتنفيذ إجراءات التأكيد المعقول

1.4. نموذج بيانات المنتج

إلى جانب نموذج بيانات المنتج، على المنتج إكمال نموذج بيانات المنتج (انظر الملحق الثاني) وتزويد المحاسب القانوني به ليقوم بدوره بتنفيذ إجراءات التأكيد المعقول وإصدار تقرير المنشأ. يجب إلحاق نموذج بيانات المنتج بتقرير المنشأ.

بالنسبة للمنتجات اللاحقة، يلتزم المنتج (المصنع) بتقديم نموذج بيانات المنتج الجديد فقط دون الحاجة إلى تقديم نموذج بيانات المنتج؛ طالما لم يطرأ تغيير على بيانات المنتج المقدّمة سابقاً ولا تزال المستندات الداعمة المقدّمة صالحة.

2.4. إرشادات حول نموذج بيانات المنتج

يجب أن يتضمن نموذج بيانات المنتج معلومات حول نوع واحد فقط من السلع، مع هيكل تكاليف محدّد وظروف موحّدة معتمدة في تصنيع المنتج. وفي حال وجود فوارق في التكاليف أو ظروف الإنتاج، يجب تعبئة نموذج منفصل لبيانات المنتج، حتى لو تطابقت رموز النظام الجمركي المنسق للمنتجات. وإذا كانت هناك أي شكوك حول اتساق التكاليف وظروف الإنتاج، فيجب توخّي الحذر واستكمال المنتج نموذج منفصل لبيانات المنتج ما سيؤدي إلى إصدار تقرير منشأ منفصل.





3.4. البيانات التي ينبغي الحصول عليها

#	البيان	الوصف
1	تاريخ التقديم	تاريخ تقديم نموذج بيانات المنتج إلى المحاسب القانوني.
2	اسم الشركة القانوني	الاسم القانوني للمنتج لربط نموذج بيانات المنتج بنموذج بيانات المنتج.
3	رقم السجل التجاري أو الترخيص الصناعي	رقم السجل التجاري أو الترخيص الصناعي بحسب الترخيص أو وثيقة تسجيل صالحة ماثلة.
4	عنوان منشأة الإنتاج	عنوان منشأة الإنتاج، وفي حال استخدام أكثر من منشأة، يجب ذكر عدة عناوين.
5	تحديد ما إذا كان أي من منشآت الإنتاج تقع في منطقة حرة (نعم / لا)	يحدد المنتج ما إذا كانت السلع خارجة من منطقة حرة، على النحو المذكور في قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
6	الحد الأدنى المطلوب لنسبة التوطين	على المنتج احتساب الحد الأدنى لنسبة التوطين الخاصة بالمنتج بناءً على قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية مع مراعاة نسبة القيمة المضافة.
7	نسبة التوطين (ن%)	متوسط نسبة المواطنين من إجمالي عدد العاملين في الجهة المنتجة خلال 26 أسبوعاً.
8	الحد الأدنى المطلوب لنسبة القيمة المضافة	على المنتج احتساب الحد الأدنى لنسبة القيمة المضافة الخاصة بالمنتج بناءً على قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية مع مراعاة نسبة التوطين ونسبة القيمة المضافة.





9	نسبة القيمة المضافة	سعر المنتج تسليم باب المصنع، مخصوماً منه القيمة الجمركية لكل منتج من منشأ غير وطني يدخل في إنتاج السلعة، مقسوماً على سعر المنتج تسليم باب المصنع.
10	تصنيف رمز النظام المنسق	رمز النظام المنسق المكون من ستة أرقام.
11	وصف المنتج	وصف المنتج لضمان تعريفه بوضوح.
12	رقم وحدة حفظ المخزون / نوع السلعة	يجب أن يكون رقم وحدة حفظ المخزون (أو ما يعادله) هو الرقم المرجعي لوحدة حفظ المخزون داخلياً، والذي يستخدمه المنتج لتعريف المنتج.
13	عملية التصنيع	وصف عمليات التصنيع التي تمت في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
14	اهل يتم إنتاج أو تصنيع أي من مكونات المنتج في الكيان الصهيوني؟ (نعم / لا)	على المنتج تأكيد ما إذا كانت أي من مكونات السلعة منتجة أو مصنعة في الكيان الصهيوني.
15	هل أي من العناصر المحايدة الواردة في المادة (9) من رأس مال المنتج لها مملوك كلياً أو جزئياً لشركات إسرائيلية أو شركات موضوعة في قوائم المقاطعة العربية لإسرائيل؟	على المنتج تأكيد ما إذا كانت أي من العناصر المحايدة الواردة في المادة (9) من رأس مال المنتج لها مملوك كلياً أو جزئياً لشركات إسرائيلية أو شركات موضوعة في قوائم المقاطعة العربية لإسرائيل.
16	اسم ممثل المنتج (المصنع) وتوقيعه	اسم وتوقيع الممثل المفوض من المنتج للتوقيع على المستندات الرسمية الملزمة نظاماً.
17	مصادقة الغرفة التجارية	مصادقة الغرفة التجارية في بلد المنشأ على صحة توقيع ممثل المنتج (المصنع). المصادقة مطلوبة فقط في حالة عدم توفر وكالة رسمية أو ما يعادلها.





4.4. نموذج بيانات المنتج

يحتوي الملحق الثاني على نموذج بيانات المنتج، وهو نموذج إلزامي يقدمه المنتج للمحاسب القانوني ويتضمن جميع البيانات المذكورة أعلاه.

5.4. فاتورة المواد

بالإضافة إلى نموذج بيانات المنتج، يجب على المنتج تقديم فاتورة المواد ذات الصلة بالمنتج. فاتورة المواد هي قائمة بجميع المواد الخام والمكونات التي تدخل في إنتاج المنتج. ولا يشمل ذلك العناصر المحايدة بحسب المادة (9) من قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية. يصف الجدول أدناه المعلومات التي ستضمها الفاتورة. لن يتم مشاركة فاتورة المواد مع أي أطراف ثالثة، بما في ذلك سلطات المملكة العربية السعودية، ما لم يكن ذلك مطلوباً قانوناً وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

#	البيان	الوصف
1	تاريخ التقديم	تاريخ تقديم فاتورة المواد إلى المحاسب القانوني.
2	اسم الشركة القانوني	الاسم القانوني للمنتج لربط فاتورة المواد بنموذج بيانات المنتج ونموذج بيانات المنتج.
3	وصف المنتج	وصف المنتج لضمان تعريفه بوضوح.
4	رقم وحدة حفظ المخزون / نوع السلعة	يجب أن يكون رقم وحدة حفظ المخزون (أو ما يعادله) هو الرقم المرجعي لوحدة حفظ المخزون داخلياً، والذي يستخدمه المنتج لتعريف المنتج.
5	قيمة السلعة (القيمة بسعر تسليم باب المصنع)	هي قيمة تعتمد على مصطلح التجارة الدولي لسعر تسليم باب المصنع لوحدة واحدة من السلعة النهائية التي يجري تسجيلها.





6	العملة	العملة المصرفية التي تُحدد بها القيمة المذكورة.
7	وحدة (وحدات المنتجات)	وحدة قياس السلعة.
8	قائمة بجميع المواد الخام والمكونات	قائمة بجميع المواد الخام والمكونات التي تدخل في إنتاج السلعة. ولا يشمل ذلك العناصر المحايدة بحسب المادة (9) من قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.
9	بلد المنشأ لجميع المواد والمكونات، بما في ذلك عند استخدام قاعدة التراكم	يجب تحديد بلد المنشأ لجميع المواد الخام. وإذا كان بلد المنشأ غير معروف، يمكن ذكر أنه «غير معروف المنشأ».
10	قيمة جميع المواد الخام والمكونات	1. بالنسبة للمواد والمكونات التي ليست لها صفة المنشأ، القيمة المحتسبة وفقاً لمصطلح التجارة الدولية (قيمة التكلفة والتأمين والشحن) لجميع المواد الخام والمكونات التي تدخل في إنتاج السلعة. 2. بالنسبة للمواد والمكونات المشتراة محلياً، القيمة المتوفرة على فاتورة البيع المحلية.
11	تحديد المواد الخام والمكونات التي تستوفي متطلبات قواعد المنشأ، وتلك التي لا تستوفيها	لكل مادة خام أو مكون، تحديد ما يستوفي متطلبات قواعد المنشأ وما لا يستوفيها.





6.4. المستندات الداعمة

يجب على المنتج تزويد المحاسب القانوني بالمستندات التالية، الداعمة للنموذج، مع إرفاقها بنموذج بيانات المنتج بالإضافة إلى أي مستندات أخرى تعتبر ضرورية وفقاً للقوانين واللوائح السائدة والالتزامات المهنية في بلد المنشأ.

#	البيان	الوصف
1	عنوان منشأة الإنتاج	إثبات (إثباتات) إشغال المنتج للمنشأة (المنشآت). على سبيل المثال، سند ملكية أو عقد إيجار أو فاتورة كهرباء أو مستندات أخرى تحمل عنوان المنشأة واسم المنتج.
2	قيمة جميع المواد الخام (على أساس قيمة التكلفة والتأمين والشحن)	<ul style="list-style-type: none">• بالنسبة للمواد التي لها صفة المنشأ والمستوردة من دول المجلس، شهادات المنشأ الصادرة عن دول المجلس.• بالنسبة للمواد التي لها صفة المنشأ والمشتراة محلياً، نموذج إقرار المورد (نموذج إقرار المورد موجود في الملحق الرابع في هذا الدليل).• بالنسبة للمواد التي ليست لها صفة المنشأ، بيانات الاستيراد في المواد المستوردة أو فواتير المورد في المواد غير المستوردة.
3	بلد المنشأ لجميع المواد الخام والمكونات	<ul style="list-style-type: none">• بالنسبة للمواد والمكونات المشتراة محلياً، يلزم تقديم إقرار من المورد يفيد بأن المواد مصنوعة محلياً وتفي بقواعد المنشأ ذات الصلة.• بالنسبة للمواد والمكونات التي يتم استيرادها من دول المجلس الأخرى، مطلوب شهادة منشأ صادرة عن جهة الاختصاص فيها.
4	نسبة التوطين (ن%)	شهادة توطين صادرة أو موثقة عن السلطات المختصة في بلد المنشأ توّضح نسبة التوطين في الجهة المنتجة المرخص لها بالتصنيع.
5	بيانات استيراد المواد الخام	يُعدّ البيان بالشكل الذي تعتمد عليه سلطة الجمارك المختصة في بلد المنشأ، ويتضمن معلومات حول المستورد ووسيلة النقل وتصنيف التعرفة والقيمة الجمركية وما إلى ذلك.





7.4. التزامات المحاسب القانوني

ينفذ المحاسب القانوني إجراءات التأكيد المعقول عند استلام نموذج بيانات المنتج والمستندات الداعمة. يجري المحاسب القانوني الخطوات التالية:

- فهم قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.
- إصدار إقرار يؤكد أن المحاسب قانوني معتمد في بلد المنشأ، ولديه فرع في المملكة العربية السعودية، أو مكتب، أو شراكة، أو شبكة، أو ممثل نظامي، مُعتمد ومُرخص لدى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين .
- التوقيع على اتفاقية سرية المعلومات مع المنتج (المصنّع) والحصول على المعلومات على النحو الوارد في هذا الدليل.
- تنفيذ إجراءات التأكيد المعقول.
- الالتزام بمتطلبات إصدار تقرير التأكيد المستقل طبقاً للمعيار الدولي لارتباطات التأكيد (3000) «ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية».
- إصدار تقرير المنشأ باللغة العربية.





8.4. إجراءات الحصول على تأكيد معقول

تصف القائمة التالية الحد الأدنى من الإجراءات التي يجب على المحاسب القانوني اتباعها. القائمة ليست شاملة وقد تخضع لتعديلات أو إضافات بناءً على الحكم المهني للمحاسب القانوني وتقييمه للمخاطر بهدف تمكينه من تقديم استنتاج تأكيد معقول.

#	البيان	الوصف
1	اسم الشركة القانوني	1. احصل على السجل التجاري أو الترخيص الصناعي للمنتج أو مستند مشابه وفقاً لما هو معمول به في بلد المنتج. 2. أجر فحص مادي للاسم الشركة ورقم التسجيل الواردين في الترخيص للتحقق من المطابقة مع اسم الشركة ورقم التسجيل الواردين في نموذج بيانات المنتج.
2	رقم السجل التجاري والترخيص الصناعي	
3	عنوان منشأة الإنتاج وتأكيد المنطقة الحرة	3. احصل على إثبات (إثباتات) على إشغال المنشأة (المنشآت) يمكن أن يكون ذلك سند ملكية أو عقد إيجار أو فاتورة كهرباء أو أي مستند آخر يتضمن عنوان المنشأة واسم المنتج. 4. أجر فحص مادي لعنوان المنشأة الوارد في إثبات (إثباتات) الإشغال للتحقق من المطابقة مع العنوان المقدم من المنتج في نموذج بيانات المنتج. 5. التحقق من عدم وجود منشأة الإنتاج في منطقة حرة من خلال مقارنة العنوان مع قائمة المناطق الحرة في بلد المنشأة.





<p>6. حصل من المنتج على شهادة توطين صادرة أو موثقة من جهة الاختصاص في بلد المنشأ على أن تكون النسبة لمتوسط 26 أسبوعاً.</p> <p>7. أجر فحص مادي لنسبة التوطين الواردة في شهادة التوطين للتحقق من مطابقتها مع نسبة التوطين التي قدمها المنتج في نموذج بيانات المنتج.</p>	نسبة التوطين (ن%)	4
<p>8. أعد احتساب الحد الأدنى المطلوب لنسبة القيمة المضافة الذي احتسبه المنتج (المذكور في نموذج بيانات المنتج) باستخدام المعادلة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none">• حيث $10\% \geq n \geq 25\%$• الحد الأدنى لنسبة القيمة المضافة المطلوب = $40\% + (25\% - n\%)$• حيث $25\% > n \geq 45\%$• الحد الأدنى لنسبة القيمة المضافة المطلوب = $40\% - (25\% - n\%)$• حيث $n < 45\%$• الحد الأدنى لنسبة القيمة المضافة المطلوب = 20%	الحد الأدنى المطلوب لنسبة القيمة المضافة	5
<p>9. تحقق من أن المنتج قَدَّم الوصف ورقم وحدة حفظ المخزون في نموذج بيانات المنتج.</p> <p>10. تحقق من أن المنتج قَدَّم قيمة المنتج (سعر المُنتج تسليم باب المصنع) والعملية ووحدة السلعة في فاتورة المواد.</p> <p>11. تأكد من أن وصف المنتج توضيحي، وأن قيمة المنتج (سعر المُنتج تسليم باب المصنع)، ورقم وحدة حفظ، والعملية ووحدة السلعة في نموذج بيانات المنتج وفاتورة المواد تمثل المنتج بشكل معقول.</p> <p>12. قارن قيمة المنتج (سعر المُنتج تسليم باب المصنع) بقائمة الأسعار المعتمدة أو المستندات التجارية المماثلة (مثل أوامر الشراء) المقدمة من المنتج.</p>	تفاصيل المنتج - وصف المنتج - رقم وحدة حفظ المخزون / نوع السلعة - قيمة المنتج (القيمة بسعر تسليم المصنع) - العملة المصرفية - وحدة (وحدات) المنتجات	6





<p>13. احصل على قائمة بجميع المواد الخام والمكونات وقيمتها ودولة المنشأ لكل منها وما إذا كانت تنطبق عليها صفة المنشأ.</p> <p>14. لعينة من المواد التي لها صفة المنشأ والمستوردة من دول المجلس، قارن بين وصف المواد الوارد في فاتورة المواد مع الوصف الوارد في شهادات المنشأ الصادرة عن دول المجلس.</p> <p>15. لعينة من المواد التي لها صفة المنشأ والمشتراة محلياً، قارن بين وصف المواد الوارد في فاتورة المواد بالوصف الوارد في نموذج إقرار الموزع</p> <p>16. لعينة من المواد التي ليست لها صفة المنشأ، احصل على بيانات الاستيراد في حال المواد المستوردة أو فواتير المورد في حال المواد غير المستوردة، وقارنها بقيمة المواد التي حددها المنتج في فاتورة المواد بالقيم.</p> <p>انظر: الملحق الثالث - فاتورة المواد</p>	<p>المعلومات اللازمة لمعايير التأهيل: -قائمة بجميع المواد الخام والمكونات -قيمة جميع المواد الخام (بناءً على قيمة التكلفة والتأمين والشحن) -بلد المنشأ لجميع المواد الخام والمكونات -تحديد المواد الخام والمكونات التي تستوفي متطلبات قواعد المنشأ والتي لا تستوفيها</p>	<p>7</p>
<p>17. أعد احتساب نسبة القيمة المضافة التي احتسبها المنتج باستخدام المعادلة التالية (المذكورة في نموذج بيانات المنتج):</p> $\text{سعر المنتج تسليم باب المصنع - قيمة المواد غير ذات المنشأ} \times 100 \leq 40\%$ <p>سعر المنتج تسليم باب المصنع</p> <p>18. تحقق من أن نسبة القيمة المضافة المحسوبة تفوق أو تعادل الحد الأدنى المطلوب لنسبة القيمة المضافة</p> <p>-مثال 1: إذا ما حقق المنتج نسبة توظيف قدرها 15%، يضاف العجز في نسبة التوظيف البالغ (10%) إلى الحد الأدنى الأساسي لنسبة القيمة المضافة 50% بدلاً من 40%.</p> <p>-مثال 2: إذا ما حقق المنتج نسبة توظيف قدرها 35%، يُخصم الفائض في نسبة التوظيف البالغ (10%) من الحد الأدنى الأساسي لنسبة القيمة المضافة (40%) ليصبح «الحد الأدنى المطلوب لنسبة القيمة المضافة» 30% بدلاً من 40%.</p> <p>-مثال 3: إذا ما حقق المنتج نسبة توظيف قدرها 50%، يُخصم الفائض في نسبة التوظيف - وبحد أقصى (20%) - من الحد الأدنى الأساسي لنسبة القيمة المضافة (40%) ليصبح «الحد الأدنى المطلوب لنسبة القيمة المضافة» 20% بدلاً من (40%)</p>	<p>نسبة القيمة المضافة (ق%)</p>	<p>8</p>





<p>19. أعد احتساب الحد الأدنى المطلوب لنسبة التوطين التي احتسبها المنتج (المذكورة في نموذج بيانات المنتج) باستخدام الصيغة التالية:</p> <p>1. حيث $40\% > ق > 55\%$</p> <p>الحد الأدنى المطلوب لنسبة التوطين = $25\% - (ق - 40\%)$</p> <p>2. حيث $ق > 55\%$</p> <p>الحد الأدنى المطلوب لنسبة التوطين = 10%</p> <p>3. حيث $ق > 40\%$</p> <p>الحد الأدنى المطلوب لنسبة التوطين = 25%</p> <p>- مثال 4: إذا ما حقق المنتج نسبة قيمة مضافة بالسلعة قدرها 50%، يُخصم الفائض في نسبة القيمة المضافة البالغ (10%) من الحد الأدنى الأساسي لنسبة التوطين (25%) لتصبح نسبة التوطين المطلوبة 15% بدلاً من 25%.</p> <p>- مثال 5: إذا ما حقق المنتج نسبة قيمة مضافة بالسلعة قدرها 65%، يُخصم الفائض في نسبة القيمة المضافة - وبحد أقصى (15%) - من الحد الأدنى الأساسي لنسبة التوطين (25%) لتصبح نسبة التوطين المطلوبة 10% بدلاً من 25%.</p>	الحد الأدنى المطلوب لنسبة التوطين	9
<p>20. احصل على خطاب رسمي أو مستند (كما هو معمول به في بلد المنتج) من قبل المنتج يوضح اسم وسلطة المفوض لتمثيل المنتج وفقاً للقواعد المحلية.</p> <p>21. تحقق من أن اسم مفوض المنتج يتطابق مع الاسم الوارد في الخطاب أو المستند.</p>	اسم المفوض وتوقيعه	10





<p>22. استفسر واحصل على خطاب تمثيل يؤكد أنه لم يتم إنتاج أو تصنيع أي من مكونات المنتج في الكيان الصهيوني.</p>	<p>هل يتم إنتاج أو تصنيع أي من مكونات المنتج في الكيان الصهيوني؟ (نعم / لا)</p>	<p>11</p>
<p>23. استفسر واحصل على خطاب تمثيل يؤكد أنه ليس لأي من العناصر المحايدة المذكورة في المادة (9) من رأس مال المنتج مملوك كلياً أو جزئياً لشركات إسرائيلية أو شركات مدرجة في قوائم المقاطعة العربية لإسرائيل.</p>	<p>هل أي من العناصر المحايدة الواردة في المادة (9) من قواعد المنشأ الوطنية، من رأس مال المنتج لها مملوك كلياً أو جزئياً لشركات إسرائيلية أو شركات موضوعة في قوائم المقاطعة العربية لإسرائيل؟</p>	<p>12</p>
<p>24. استفسر واحصل على أي خطابات تمثيل إضافية ذات صلة من الإدارة.</p>	<p>الاستفسار والحصول على أي خطابات تمثيل إضافية وذات صلة من الإدارة</p>	<p>13</p>





5. إصدار تقرير المنشأ

1.5 إصدار تقرير المنشأ

يُصدر المحاسب القانوني تقرير المنشأ الخاص بالمنتج. ويمكن إصدار "تقرير المنشأ" لعدة منتجات طالما تم تنفيذ الإجراءات لكل منتج. الملحق الخامس يتضمن الشكل والمحتوى المتوقعين لتقرير المنشأ. وقد يلزم تعديل شكل ومحتوى التقرير من قبل المحاسب القانوني على ضوء نتائج إجراءات التأكيد المعقول.

2.5 صلاحية تقرير المنشأ

يبقى تقرير المنشأ صالحاً لمدة (6) أشهر ميلادية تبدأ من تاريخ إصدار التقرير؛ شريطة عدم إدخال أي تعديل على المنتج، بما في ذلك تغيير البند الجمركي الخاص به، والوصف. كما أنّ على المنتج (المصنّع) الإفصاح إلى السلطة السعودية ذات الصلة عن أيّ حدث أو تغيير جوهري من شأنه تغيير الاستنتاج الوارد في تقرير المنشأ. وإن ثبت ذلك من خلال آلية التحقق، فللسلطات المختصة اتخاذ ما تراه مناسباً بشأن إنهاء صلاحية تقرير المنشأ.





6. نقل المستندات

يجب مشاركة المستندات بطريقة آمنة. ويتفق المنتج (المصنّع) والمحاسب القانوني على كيفية مشاركة المستندات، والتقنية والتدابير المستخدمة لمشاركتها.

7. الاحتفاظ بالمستندات

يجب على المنتج (المصنّع) الاحتفاظ بجميع المستندات المطلوبة لإثبات منشأ المنتجات المصدّرة إلى المملكة العربية السعودية لمدة لا تقل عن الفترة المحددة في قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية. وعلى المحاسب القانوني توثيق عمله في أوراق العمل الخاصة به وفقاً للمعايير المهنية والمحافطة عليها للفترة التي تحكم المراجعين بموجب القوانين واللوائح المحلية في بلد المنشأ.

8. التزامات الجدول الزمني للمحاسب القانوني

قبل بدء عملية تطبيق الإجراءات لإصدار تقرير المنشأ، على المنتج (المصنّع) والمحاسب القانوني الاتفاق على الجداول الزمنية للإجراءات بناءً على نوع المنتج وعملية التصنيع وما يرافقها من اعتبارات أخرى.





الملاحق

الملحق الأول - نموذج بيانات المنتج (الكيان/المنشأة المصنعة)

ملاحظة

1. يرجى تعبئة النموذج إذا كنتم ترغبون في استخراج تقرير المنشأ لتقديمه إلى سلطة الجمارك في المملكة العربية السعودية.
2. يرجى تعبئة جميع البيانات المطلوبة، كما يُرجى الإشارة «لا ينطبق»، عندما لا ينطبق البيان.
3. يرجى إكمال نموذج الطلب، وإرساله مع المستندات الداعمة ذات الصلة إلى [المحاسب القانوني].

المستندات الداعمة المطلوبة

يرجى إرفاق المستندات التالية مع هذا النموذج:

1. نسخة من الترخيص الصناعي أو التجاري (الساري) للمنتج (المصنّع)، أو ما يعادله.
2. شهادة ضريبية صادرة عن مصلحة الضرائب تحتوي على اسم الجهة المنتجة والرقم الضريبي.
3. دليل يوضح اسم الجهة المنتجة، ورقم التسجيل الجمركي في حالة تسجيل المنتج لدى سلطة الجمارك المحلية المختصة.
4. تفويض أو ما يعادله، وفي حالة عدم توفره، خطاب موقع من المُنتج ومصدقة من غرفة التجارة في بلد المنشأ يؤكد أن الأشخاص المسؤولين عن الاتصال الواردة أسمائهم يُسمح لهم رسميًا بتمثيل المنتج.





تفاصيل المنشأة/الشركة

اسم المنشأة القانوني: [Redacted]

الشكل القانوني: [Redacted]

رقم السجل التجاري أو الترخيص: [Redacted]

رقم التعريف الضريبي: [Redacted]

رقم التسجيل الجمركي: [Redacted]

العنوان المسجل للشركة: [Redacted]

البلد: [Redacted]

الرمز البريدي: [Redacted]

تاريخ تقديم الطلب (يوم / شهر / سنة): [Redacted]

تفاصيل مقدم الطلب

بيانات المُفَوِّض بالتواصل - الأول

الاسم: [Redacted]

رقم الاتصال: [Redacted]

عنوان البريد الإلكتروني: [Redacted]

المنصب الوظيفي في الشركة: [Redacted]

التوقيع: [Redacted]

التاريخ (يوم / شهر / سنة): [Redacted]





بيانات المُفَوِّض بالتواصل - الثاني

الاسم :

رقم الاتصال:

عنوان البريد الإلكتروني:

المنصب الوظيفي في الشركة:

التوقيع :

التاريخ (يوم / شهر / سنة):





الملحق الثاني - نموذج بيانات المنتج

المستندات الداعمة المطلوبة

يرجى إرفاق المستندات التالية بهذا النموذج:

1. إثبات (إثباتات) إشغال المنتج للمنشأة (المنشآت) ويمكن أن يكون ذلك سند ملكية أو عقد إيجار أو فاتورة كهرباء أو مستندات أخرى تحمل عنوان المنشأة واسم المنتج.
2. شهادة توطین للمنتج صادرة أو موثقة من جهة الاختصاص في بلد المنشأ على أن تكون النسبة لمتوسط 26 أسبوعاً.

المستندات الداعمة المطلوبة

- الاسم القانوني:
- رقم التسجيل (الرخصة/ السجل التجاري أو الصناعي):
- نسبة توطین الأيدي العاملة:
- تاريخ تقديم الطلب (يوم/ شهر/ سنة):

تفاصيل منشأة الإنتاج (المصنع)

- عنوان منشأة الإنتاج:
- الدولة:
- الرمز البريدي:
- هل تقع منشأة الإنتاج في منطقة حرة: نعم لا





تفاصيل المُنتج

وصف المُنتج : []

رقم وحدة حفظ المخزون / طراز المنتج : []

تصنيف رمز النظام المنسق (HS Code) : []

1. الحد الأدنى المطلوب لنسبة القيمة المضافة (%) : []

2. نسبة القيمة المضافة إلى المنتج (%) : []

3. الحد الأدنى المطلوب لنسبة التوطين (%) : []

4. هل تُنتج أو تُصنَّع أيّ من مكونات المنتج في الكيان الصهيوني؟ نعم لا

5. هل أيّ من العناصر المحايدة الواردة في المادة (9) من قرار قواعد المنشأ الوطنية في المملكة

العربية السعودية، من رأس مال المنتج لها مملوك كلياً أو جزئياً لشركات إسرائيلية أو شركات

موضوعة في قوائم المقاطعة العربية لإسرائيل؟ []





إقرار مقدّم الطلب (المنتج)

أقر وأتعهد بما يلي:

- أن المعلومات الواردة أعلاه صحيحة في جميع تفاصيلها.
- تم إعداد نموذج بيانات المنتج هذا وفقاً لقواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.
- يتوافق المنتج المضمن في نموذج بيانات المنتج هذا مع قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.
- أنني قدّمت مستندات داعمة للمعلومات المطلوبة.
- أنني سأبلغ [السلطات السعودية ذات الصلة] فوراً بأيّ تغيير في التفاصيل الواردة في نموذج الطلب هذا.
- أنني الممثل القانوني للشركة (المصنّع) أو المفوض رسمياً منها.

الاسم:

رقم الاتصال:

عنوان البريد الإلكتروني :

رقم الفاكس :

المنصب الوظيفي في المنشأة (المصنّع):

التوقيع:

التاريخ (يوم / شهر / سنة):





الملحق الثالث - فاتورة المواد

	تاريخ التقديم
	اسم الشركة القانوني
	وصف المنتج
	رقم وحدة حفظ المخزون / نوع السلعة
	(قيمة المنتج تسليم باب المصنع) العملة
	وحدة قياس السلعة
	القيمة الإجمالية للمحتوى الذي لا يستوفي متطلبات قواعد المنشأ

الرقم التسلسلي	المواد الخام والمكونات	بلد المنشأ*	استيفاء متطلبات قواعد المنشأ (نعم / لا)	القيمة**

* يمكن أن يشمل بلد المنشأ دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولاً من خارج المجلس.
** ستكون قيمة جميع المواد الخام والمكونات المستوردة التي تدخل في إنتاج السلعة مستندة إلى مصطلح التجارة الدولية (قيمة التكلفة والتأمين والشحن)، ويتم دعم ذلك من خلال بيان الاستيراد، وبالنسبة للمواد والمكونات المشتراة محلياً ستكون القيمة هي قيمة فاتورة المبيعات المحلية.





يرجى إرفاق المستندات التالية بهذا النموذج:

1. شهادة المنشأ الصادرة من جهة الاختصاص في دولة المنشأ، للمواد التي لها صفة المنشأ والمستوردة من إحدى دول المجلس.
2. فواتير الموردين للمواد والمكونات المشتراة محلياً والتي ليست لها صفة المنشأ.
3. نموذج إقرار المورد للمواد الخام والمكونات المحلية التي لها صفة المنشأ.
4. بيانات استيراد للمواد والمكونات المستوردة التي ليست لها صفة المنشأ.

الاسم:

رقم الاتصال:

عنوان البريد الإلكتروني :

رقم الفاكس :

المنصب الوظيفي في المنشأة (المصنع):

التوقيع:

التاريخ (يوم / شهر / سنة):





الملحق الرابع - نموذج إقرار المورد

[تطبع على أوراق عمل المورد]
تؤكد [اسم شركة / منشأة المورد] بموجب هذا النموذج أنّ المنتجات المدرجة أدناه أنتجتها شركة [اسم الشركة] في [تحديد في أيّ دولة من دول المجلس] وأنّ المنتجات تستوفي قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية.
في حال وجود أيّ تغييرات تؤثر على استيفاء متطلبات قواعد المنشأ لأيّ من المنتجات المدرجة أدناه، سنقوم بإخطاركم على الفور.

الرقم المسلسل *	وصف المنتج	تصنيف رمز النظام المنسق

* الرقم التسلسلي أو أي رقم تعريف للمنتج قابل للاستخدام.

توقيع المفوضين المعتمدين: _____

اسم المفوض المعتمد: _____

المنصب الوظيفي في الشركة (المصنّع): _____

هاتف الاتصال: _____

عنوان البريد الإلكتروني: _____

التاريخ (يوم / شهر / سنة): _____





الملحق الخامس تقرير المنشأ

يحدد هذا الملحق الشكل والمحتوى المتوقعين لتقرير المنشأ الذي يعده المحاسب القانوني لأغراض التأكيد المعقول. قد يلزم تعديل شكل ومحتوى تقرير المنشأ هذا على ضوء نتائج مهمة التأكيد المعقولة.

[يُطَبَع على أوراق عمل المحاسب القانوني الرسمية]

التاريخ:

عناية:

رقم التقرير

تحية طيبة وبعد،

تقرير عن بيان [اسم الشركة] [الإدارة] فيما يتعلق بالمنتج [المنتج XX] في [التاريخ] و المتعلق بمتطلبات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية بشأن قواعد المنشأ الوطنية

وفقاً لمتطلبات «قواعد وشروط التحقق من إثبات المنشأ» الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول بشأن بيان [الإدارة] بأن نموذج بيانات المنتج («النموذج») المعد من [اسم الشركة] («الشركة») تم إعداده وفقاً لقواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية («القواعد») والبيان الذي يتضمنه النموذج بأن المنتج <XXX> يتوافق مع قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية في تاريخ [التاريخ].





[مسؤولية الإدارة]

تتحمل [الإدارة] مسؤولية إعداد وتقديم النموذج، على النحو المبين في الملحق الأول للتقرير، بما في ذلك بيانات الشركة الواردة في النموذج التي تؤكد أنه تم إعداد النموذج، وفقاً للقواعد، وأن المنتج المضمن في النموذج يتوافق مع القواعد بحسب تقييم الشركة.

[تظل] [إدارة] الشركة [مسؤولة] [بمفردها] عن إنشاء وتحديث جميع السجلات المحاسبية وغيرها من السجلات التي تدعم محتويات النموذج والحفاظ على الأنظمة والضوابط المناسبة في هذا الصدد. [الإدارة] [مسؤولة] أيضاً عن تحديد وضمان امتثال الشركة («الشركة المصنعة») للوائح ذات الصلة لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية («الهيئة») التي تحكم القواعد.

[الإدارة] [مسؤولة] أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وتقديم نموذج بيانات المنتج يخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ أو اختيار وتطبيق المعايير المناسبة أو الاحتفاظ بسجلات كافية والقيام بتقديرات معقولة في ظل الظروف الراهنة. تشمل هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ وصيانة ضوابط داخلية مناسبة تعمل بشكل فعال لضمان حسن سير أعمال الشركة بشكل منظم وفعال، بما في ذلك تقييم مدى ملاءمة المعايير، والالتزام بسياسات الشركة، وحماية أصولها، ومنع واكتشاف عمليات الاحتيال والأخطاء، ودقة واكتمال الدفاتر والسجلات المحاسبية، وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.





مسؤوليات الممارس

تتمثل مسؤوليتنا في التعبير عن استنتاج معقول بشأن بيانات [الإدارة] كما هو معروض في النموذج و[تقييمها] بأن المنتج المضمن في النموذج يتوافق مع القواعد، بناءً على الأدلة التي تم الحصول عليها. ومع ذلك، لا تمتد هذه المسؤولية إلى أداء مهام أو تقديم تأكيد فيما يتعلق بامثال الشركة للمادة 13 (الشحن المباشر) من القواعد.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً لمعيار ارتباطات التأكيد (3000) (ارتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية) الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد («IAASB»).

يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ هذه المهمة للحصول على تأكيد معقول بشأن ما إذا كانت البيانات الصادرة عن [الإدارة] بأن النموذج قد تم إعداده وفقاً للقواعد وأن المنتج المضمن في هذا النموذج يتوافق مع القواعد، المنصوص عليها بشكل عادل من جميع النواحي الجوهرية.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا المهني، بما في ذلك تقييم مخاطر التحريف الجوهرية في نموذج [الإدارة]، و[بياناتها]، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والاستجابة للمخاطر المقدرة بحسب الضرورة والظروف. تضمنت مهامنا تقييم التقييم المعد من [الإدارة] بأن النموذج والمنتج يمثلان للقواعد. تضمنت الإجراءات التي قمنا بها الاستفسارات والفحص المادي للمستندات وإعادة الاحتساب وغيرها من الإجراءات التي اعتبرت ضرورية وفقاً للظروف. نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير جوهر استنتاجنا.





استقلاليتنا ورقابة الجودة

أثناء قيامنا بمهامنا، امثلنا للاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الواردة في قواعد سلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين، والمتطلبات الأخلاقية ذات صلة بالتأكد المعقول في [البلد]، والتي تشمل الاستقلالية والمتطلبات الأخرى القائمة على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تطبق شركتنا المعيار الدولي بشأن رقابة الجودة 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة فيما يتعلق بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

قيود ملازمة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود ملازمة أكثر من المعلومات المالية والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات ليست دائماً قابلة للمقارنة وتتطلب ممارسة الحكم المهني. تعتمد هذه الإجراءات على الموظفين الذين يطبقونها، وتفسيرهم لهدفها، وتقييمهم لها إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بمسار التدقيق. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة بينها.

تخضع إجراءاتنا المتعلقة بالأنظمة والضوابط من حيث صلتها بإعداد النموذج وفقاً للقواعد لقيود ملازمة، وبالتالي، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها. وعلاوة على ذلك، لا يجوز الاعتماد على هذه الإجراءات كدليل على فعالية الأنظمة والضوابط المضادة للتواطؤ الاحتيالي، ولا سيما من جانب أولئك الذين يشغلون مناصب السلطة أو الثقة.

عند إصدار هذا التقرير (قبل شحن المنتجات)، اعتمدنا على المعلومات والبيانات التي قدمتها لنا الشركة، بما في ذلك تلك الواردة في النموذج.

يتعلق هذا الاستنتاج فقط بالنموذج المقدم في تاريخ [تاريخ النموذج] والبيانات المدرجة فيه، ولا يجوز الاعتبار أن الاستنتاج يوفر تأكيد بشأن أي تواريخ أو فترات مستقبلية، فالتغييرات في الأنظمة أو الضوابط أو القواعد أو الأنشطة التي قد تطرأ ما بعد الشحن قد تغير صحة استنتاجنا.





استنتاج

استناداً إلى نتائج إجراءات التأكيد المعقول، في رأينا أن بيانات [الإدارة] فيما يتعلق بإعداد نموذج بيانات المنتج بحسب القواعد، وتقييم [الإدارة] إن المنتج <المنتج XXX> المدرج في نموذج بيانات المنتج يتوافق مع قواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية، منصوص عليها بشكل عادل بتاريخ <التاريخ>، ومن جميع النواحي الجوهرية.

القيود على استخدام التقرير

إن تقريرنا مخصص فقط لاستخدام الشركة ويتعلق بالمعلومات الخاصة بالغرض المحدد في [الفقرة الأولى] من هذا التقرير وعلى النحو المبين في عقدنا المؤرخ في [XXX]. لا يجوز استخدام هذا التقرير (كلياً أو جزئياً) أو نسخه لأي غرض آخر أو توزيعه على أطراف أخرى باستثناء هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وما هو مسموح به بموجب شروط العقد. يتعلق هذا التقرير فقط بـ <النموذج XXX> المرفق بهذا التقرير ولا يمتد إلى أي بيانات مالية للشركة ككل. لا نقبل أي التزام أو مسؤولية تجاه أي طرف ثالث إلى الحد المسموح به قانوناً باستثناء الذين وجه إليهم التقرير.

ملاحظة: الامتثال لقواعد المنشأ الوطنية في المملكة العربية السعودية يتطلب الامتثال للمادة 13 (الشحن المباشر) من القواعد ما يجب التحقق منه عند نقطة الاستيراد في المملكة العربية السعودية.

[المحاسب القانوني]

[التاريخ]

[العنوان]





امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أوتفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa